شواهد لغوية منثورة في شرح شواهد شرح الشافية
لعبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)

Linguistic evidence scattered in the explanation of the evidence of Sharh Al Shafia by Abdul Qadir Al-Baghdadi (D. 1093 A.H.)

سبهان علي أحمد محمد
د. حسن سليمان حسين
أستاذ مساعد
جامعة الموصل- كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم اللغة العربية

Sabhan Ali Ahmed Mohamed
Dr. Hasan Suleiman Hussein
Assistant professor
University of Mosul - College of Education for Human Sciences - Department of Arabic Language

sabhanali77@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٢/٥/١٢ **تاريخ القبول** ٢٠٢٢/٥/٣٠

الكلمات المفتاحية: صرف، لغوية، شواهد، شرح، منثورة

Keywords: morphological, linguistic, evidence, explanation, scattered

الملخص

يتناول البحث مسائل لغوية منثورة عالجتها شواهد لغوية استشهد بها الرضي وغيره من شراح شافية ابن الحاجب في علم الصرف، وقد أشار البحث الى تلك الشواهد ببيان موطن الشاهد فيها وموضوع الاستشهاد بها، مع شرح وافٍ وتحليل علمي لطريقة عبد القادر البغدادي تناول تلك الشواهد مع تحليلاتها وتوجيهاتها اللغوية على وفق قوانين الصرف العربي.

Abstract

The research deals with scattered linguistic issues that were addressed by linguistic evidence cited by Al-Radi and other commentators of Shafia Ibn Al-Hajeb in the science of morphology. Linguistically according to the laws of Arabic exchange.

١- (دخول أل على العلم المنقول من الفعل)

وأنشد فيه: رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأعباء الخلافة كاهله

موطن الشاهد (اليزيد)

قال البغدادي: "على أن دخول اللام في الدُئِل علما منقولا من فعل مبنى للمفعول، كدخولها على يزيد من قوله " الوليد بن اليزيد."[١]، موضع الاستشهاد في قوله: (اليزيد). والرؤية رؤية العلم وليس من رؤية العين، لأن شرط رؤية العين أن يكون الثاني متضمناً وصفاً مرئياً كقولك: رأيت زيداً أسود أو أبيض أو متحركاً. وههنا ليس متضمناً ذلك، فوجب أن يكون بمعنى العلم، و"شديداً" مفعول بعد مفعول على أنهما من باب واحد لا على اختلافهما، ولذلك لا يقال في مثله: مفعول ثالث،" أو يصحب الألف واللام" المعَرِّفةَ والزائدة والموصولة فإنهن متساويات في إيجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة، بخلاف أن يقال حرف التعريف، فالمعرِّفة كقوله تعالى:﴿مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾[سورة هود/٢٤] والزائدة كقول الشاعر:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيد مُباركا ... شديدًا بأعباءِ الخلافةِ كاهِلُه. [٢]

والشاهد فيه قوله: "اليزيد"، والمراد به "يزيد"؛ وأمّا "الوليد" فهو من باب "الحَسَنُ"، و"العبّاس"، ومن ذلك الشاهد فيه إدخال الألف واللام على "يزيد". ومن ذلك أنشد ابن الأعرابيّ:

يا لَيْتَ أمَّ العَمْرِو كانت صاحبي ... مكانَ مَن أَنْشَا

وقال السيرافي: كأنه نكّر (يزيد) ثم أدخل عليه الألف واللام كإدخالها على الفرس والرجل، وزعم الفراء وغيره من الكوفيين: أن دخول الألف واللام على اليزيد ونحوه للمدح والتعظيم، وليس في أصل العربية دخول الألف واللام للمدح والتعظيم، وإن كان يراد بذلك المدح والتعظيم فلا بد من تنكير الاسم في تقدير اللفظ ليكون دخولهما للتعريف. [٣] وقد تُزاد "أَلْ" اضطراراً، كالداخلةِ على علمٍ لم يُسمع دُخولها عليه في غير الضَّرورة. كالشاهد المار ذكره آنفاً، لم يقع" دخول "أل" "في نحو: يزيد ويشكر" علمين، "لأن أصله الفعل، وهو لا يقبل: أل" غير الموصولة له. [٤]

---

(١) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ١٢/٤.

(٢) أمالي ابن الحاجب: ٣٢٢/١. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤١/١.

(٣) شرح المفصل: ١٣٥/١. وينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣١٩/٢.

(٤) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني: ١٩٥١/١. وينظر: شرح التصريح على التوضيح للازهري: ١٨٦/١.

وخلاصة القول أن دخول (أل) على العلم المنقول أساساً من الفعل المضارع (يزيد)، لضرورة الشعر فضلاً عن قصد الشاعر في المدح والتعظيم لما فيه من تحسين للاسم وتحلية له.

٢- (ماضي يدع ودع لم يستعمل إلا للضرورة)

وأنشد فيه: ليت شعري عن خليليَّ ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

قال البغدادي: "على أن ماضي يدع، ودع، لم يستعمل إلا ضرورة،" وبالغ سيبويه فقال: "أماتوا ماضي يدع " أي لم يستعملوه، لا في نثر ولا في نظم، وقالوا أيضا: لم يستعمل مصدره ولا اسم فاعله ولا اسم مفعوله، مع أن الجميع قد ورد، فالأقرب الحكم بالشذوذ، لا بالإماتة، ولا بالضرورة، كما قال ابن جني في المحتسب، قال: قرأ (ما وَدَعَكَ ربك) خفيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم، عروة بن الزبير، وهذه قليلة الاستعمال. [١] "ذكر ابن جني في الخصائص: "أنه إن كان الشيء شاذًّا في السماع مطردًا في القياس تحامت ما تحامت العرب من ذلك، وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك: امتناعك من: وذَر وودع، لأنهم لم يقولوهما، ولا غَرْوَ عليك –أي: لا عجبَ عليك– أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسمعهما، فأما قول أبي الأسود: ليت شعري عن خليلي ما الذي ... غاله في الحب حتى ودعه فشاذ، وكذلك قراءة بعضهم: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [سورة الضحى/٣]. وذهب بعض العلماء إلى أن العرب لم تتحامل ألبتة استعمال الفعل الماضي (وَدَع) كما ذكر ابن جني، لكنهم استعملوه بقلة، ففي لسان العرب : "ودَعَ، وقال ابن الأثير: وإنما يُحمل قول النحاة على قلة استعماله، فهو شاذ في الاستعمال، صحيح في القياس، وقد قُرئ به في قوله تعالى: (ما ودَعَك ربك وما قلى) بالتخفيف"[٢] فإن الشيء يكون شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من (وذر) و(ودع) لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لو لم تسعهما[٣].

واستعمال الماضي(وَدَعَ) في اللغة قليل، إذ إنه ورد في الأشعار، وقد قرئ به في قوله تعالى: (ما ودّعك ربك وما قلى) بالتخفيف (وَدَعَكَ)، وقد سوّغ قسم من العلماء ذلك باستعمال الفعل (ترك) بديلاً عن (ودع).

(١) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٥٠/٤. وينظر: الكتاب: ٢٥٦/١.

(٢) الخصائص: ٩٩/١. وينظر: أصول النحو: ٢٥٠/١

(٣) الأشباه والنظائر، للسيوطي: ٢٢٧/١.

٣- (يجوز أن يأتي مصدر لقيته على لقيةٍ)

وأنشد فيه: لقيت بدرب القلة الفجر لقية شفت كبدي والليل فيه فتيل

موطن الشاهد:(لقية)

قال البغدادي: :على أنه يجوز أن يأتي مصدر لقيته على لَقْية قياسا." [١]، إذا أريد الدلالة على المرة الواحدة من مصدر الفعل الثلاثي، علاوة على معناه، أتي بمصدره مهما كانت صيغته، وجعل على وزن "فَعْلٍ"، وزيدت عليه تاء التأنيث فيصير "فَعْلة". وشذ ما حكاه سيبويه من قولهم: أتيته إتيانة ، ولقيته لقاءة؛ والقياس: أَتْية، وَلقية، قال المتنبي: لقيت بدرب القلة الفجر لقية ... شفت كبدي والليل فيه فتيل. [٢] على أنه يجوز أن يأتي مصدر لقيته على لَقْيَةٍ قياساً كما في البيت، من قصيدة للمتنبي مدح فيها سيف الدولة أولها: لَيَالِيَّ بَعْدَ الظَّاعِنِينَ شُكُولُ طِوَالٌ، وَلَيْلُ الْعَاشِقِينَ طَوِيلُ إلى أن قال " لقيت بدرب القلة. [٣]

مصدر المرة: "اللفظ الدال على عدد مرات حصول الفعل" نحو: طرقتُ البابَ طرْقةً أو طرْقتيْنِ أو طَرْقاتٍ، وبنيةُ مصدر المرة (الفعْلة) على أنه جاءت مصادر دالةٌ على المرة خلافاً للقياس نحو: لِقاءه وإتيانه، وهنا نجد الشاهد الذي يُعد مثالاً جاءت لَقْيةً فيه على فَعْلَةٍ على القياس.

٤- (حذف المضاف)

وأنشد فيه: كأنَّ مَجَرَّ الرامساتِ ذُيولَها عليه قضيمٌ نمَّقتهُ الصَّوانعُ

كما جاء في المفصل: مصدر بمعنى الجر، وقبله مضاف محذوف تقديره كأن أثر جر الرامسات، مصدر بمعنى الجر، والمضاف إلى المَجَرَّ محذوف تقديره: كأن أثر جر الرامسات. ومعنى كلامه أن اسمي الزمان والمكان من الثلاثي المجرد من الزوائد من الذي مضارعه مفتوح العين أو مضمومها، ومن الفعل الناقص وإن كان مكسور العين، إنما يبنيان على وزن "مَفْعَل" بفتح العين؛ نحو: مَشْرَب، من: شَرِب يشْرَب، ومَقْتَل من: قَتَلَ يَقْتُلُ، ومَرْمَى من رمي يَرْمِي. ويبنيان من الذي مضارعه يَفْعِلُ -بكسر العين- ومن المعتل الفاء، وإن كان مفتوح العين على وزن مَفْعِل -بكسر العين. [٤] وذهب إلى هذا ابن مالك: فيحتمل أن يكون

---

(١) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٤/٧٩؛ ضياء السالك إلى أوضح المسالك: ٣/٤٥.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١/١٨٠. وينظر: المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل يعقوب: ٦/٣٢٤.

(٣) الأقتضاب في شرح أدب الكاتب، للبطليوسي: ٢/٨٦.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: ١/٣٠٥. وينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١/٣١٢

من هذا، ويحتمل "المجرّ" موضع الجرّ، كأنه قال كأن مَهَبّ الرامسات جارّة ذيولها عليه قضيم، فحذف العامل وأخبر عن المجر بعليه قضيم، ويحتمل أن يكون المجر مصدرا والتقدير كأن موضع مجر الرامسات، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، وجاء الخبر على وفق المحذوف والعمل للمجر، لأنه بمنزلة الجرّ. ومثله: كأنَّ مَجرةَ الأبطالِ نسْرًا ... إلى أشبالِه حطبٌ رَفيت. [1] والشاهد في قوله: «مجرّ»: فهو مصدر ميمي أضيف إلى فاعله، ونصب المفعول به «ذيول»، وهو بتقدير مضاف، أي: أثر مجرّ؛ ليحسن الإخبار عنه بـ«قضيم» ويروى بجرّ «ذيولها» على أنه بدل من الرامسات، وعلى هذا يصح كون «مجرّ» اسم مكان، ولا حذف في الكلام.[2]

وتوجيه الإعراب متأتٍ من النظر الى (مَجَرّ) أهُوَ اسم مكان أم مصدر ميمي؟ فإذا كان اسم مكان، فمجرَ يكون اسما لكأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وهو مضاف والرامسات مضاف إليه، وإذا كان مصدراً مبنياً، فيعرب على مضاف، ةالتقدير كأن أثر جرِّ الرامسات، والأولى بالتقدير الاعرابي ان يكون (مجرّا) اسم مكان، إذ هذا المعنى هو المقصود في الوصف؛ أي: وصف الأثر.

٥- (معنى أنَّى)

وأنشد فيه: أَنى ومِن أَيْنَ آبَكَ الطرَبُ من حيثُ لا صَبوَةٌ ولا رِيَبُ

موطن الشاهد: (أنى)

قال ابن يعيش: "الشاهد فيه استعمالُ "أَنى" بمعنى "كيف". ألا ترى أنه لا يحسن أن تكون بمعنى "أَيْنَ"؛ لأن بعدها "من أَيْنَ"، فتكون تكرارًا. ويجوز أن تكون بمعنى "من أين"، وكُررت على سبيل التوكيد، وحسُن التكرارُ لاختلاف اللفظَيْن، فاعرفه."[3]، وأورد الزجاج : "وقوله جل وعلا:﴿قَالَ رَبِّ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَقَدۡ بَلَغَنِيَ ٱلۡكِبَرُ وَٱمۡرَأَتِي عَاقِرٞۖ قَالَ كَذَٰلِكَ ٱللَّهُ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ﴾[سورة آل عمران/٤٠] أي: كيف يكون لي غلام، ومثله قول الكميت (أنى)[4] وذكر ابن فارس "أَنَّى" بمعنى "كَيْفَ" قال جلّ ثناؤه: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ﴾ [سورة البقرة/٢٥٩] وتكون بمعنى: "مِنْ أينَ" كقوله:﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ ﴾ [سورة

(١) شرح التسهيل: ١٢٤/٣.

(٢) شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد شرّاب: ١٠٣/٢.

(٣) المفصل: ١٤٢/٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٠٧/١.

الانعام/١٠١] أي من أين. والأجْودُ أن يقال فِي هَذَا أيضاً كَيْفَ [١] ويذهب ابن قتيبة الى: "(أنى) تكون بمعنيين تكون بمعنى: (كيف)، وتكون بمعنى، (من أين) والمعنيان متقاربان، يجوز أن يتناول في كل واحد منهما الآخر، وقال الكميت:

أنّى ومن أين ابك الطرب ... من حيث لا صبوة ولا ريب"[٢].

أنى من أدوات الاستفهام مثل: أين وكيف ومتى، إلا أنها تأتي لمعانٍ على حسب السياق، فقد تأتي بمعنى (كيف)، على نحو قوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ يُحۡيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ﴾ أي: كيف، وتأتي بمعنى (من أين) نحو قوله تعالى: ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ ﴾ أي من أين.

٦- (شذوذ الكاف)

وأنشد فيه: خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا وأم أوعال كها أو أقربا

موطن الشاهد:(كها)

قال الصبان: "أي خلافًا لما توهمه من أن دخول الكاف على ضمائر الغيبة المتصلة قليل فقط، حيث شبهه به مع أنه قليل جدًا، وضرورة ويجاب بأن التشبيه في أصل القلة، قوله: "مطلقًا" أي سواء كانت ضمائر غيبة أم تكلم أم خطاب متصلة أم منفصلة. قوله: "وقد شذ إلخ" على المتن إذا حملت عبارته على الاحتمال الثاني بإيهام عبارته أن دخول الكاف."[٣]، قال السيرافي: "منع هذه الحروف من الإضافة إلى مكنيّ فيما ذكره سيبويه سماع من العرب؛ لأنه ذكر أنهم استغنوا بقولهم: مثلي، وشبهي، عن إضافة الكاف، واستغنوا بقولهم: حتى ذاك، ومذ ذاك، وإنما يريد أنّ العرب استغنوا بشيء عن شيء، وليس لأحد أن يجيز ما استغنت العرب عن الكلام به ببدل جعلوه مكانه، فيكون خارجا عن كلامها. وعلّل أبو إسحاق الزّجّاج ذلك فقال: لم يجز الإضمار في حتى لأنه يقع ما بعدها"[٤]، فأما الضمائر المتصلة بعسى نحو: عساى وعساك وعساه، فمنصوبة عند سيبويه، ومرفوعة عند الأخفش، وقد ذكر في باب" عسى" والكاف، ومذ، ومنذ، وحتى، لا يدخلن على مضمر إلا في الشعر قال: وأمّ أوعال كها أو أقربا، وقال الآخر: فلا ترى بعلا ولا حلائلا ... كهو ولا كهنّ إلا حائلا. [٥] وقد جاء "رفضهم وصل كاف التشبيه بعلامات الضمير، واستغني عنه بقولهم: أنا مثلك، وأنت مثلي.

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة، لإبن فارس: ١٠٠/١.

(٢) التصور والتصديق في اللغة العربية، هناء إسماعيل: ٢٧/١.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣١٠/٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه: ١٤٨/٣.

(٥) ينظر: البديع في علم اللغة العربية، لابن الأثير: ٢٨/٢.

فصار قول الواصل له بهما شاذًا عما عليه الاستعمال للكثرة، والجمهور. فمن ذلك بيتا الكتاب:

حَيِّ الذنابات يمينًا كتبًا

وقول الآخر:

وأم أوعال كها أو أقربا"(١).

وكاف التشبيه يدخل على الظاهر وعلى المضمر لإرادة إفادة التشبيه والتمثيل فلا يصح تمثيل مضمر على مضمر.

٧- (دخول الألف واللام على الفعل المضارع "شذوذاً")

وأنشد فيه: وَيُستخرجُ اليَرْبُوعُ من نافِقائِهِ ومن جُحْرِهِ ذو الشَّيْخَةِ اليُتَقَصَّعُ

موطن الشاهد:(اليتقصع)

قال البغدادي : أن دخول (أل) عل الفعل شاذ مخالف للقياس والاستعمال (٢)، وقال عنه ابن يعيش أنه: "شاذٌّ في القياس والاستعمال. الذي شجّعه على ذلك أنّه قد رأى الألف واللام بمعنى "الّذي" في الصفات، فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى، ومن خواصّ الاسم الجرّ، وذلك أنّه لا يكون في الفعل، ولا الحرفِ؛ أمّا الحروف فلأنّها مبنيّةٌ لا يدخلها الجرُّ، ولا شيءٌ من أنواع الإعراب، ولا ينعقد منها كلام مع غيرها. (٣) على أن دخول " أل " على الفعل شاذ مخالف للقياس والاستعمال، إذ هي خاصة بالاسم، وصوابه فيستخرج بالفاء السببية، ونصبه بأن مضمرة بعدها، وبالبناء للمفعول، "فأدخل الألف واللام على الفعل، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالًا، فكذلك ههنا، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم أو إلى مَدِّ المقصور على أصلكم، وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدل جوازه في الضرورة على جوازه في غير الضرورة (٤)، فكذلك ههنا، فسقط الاحتجاج به (٥) ومن نادر ما دخلت عليه الألف واللّام للتّعريف قولهم (الآن)؛ وذلك أنه مبنيّ وفيه الألف واللّام، وسبيل المبنيّ إذا

(١) المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي النحوي: ٧٧/١ .

(٢) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي، ٣٤٦/٤.

(٣) شرح المفصل: ٨٧/١.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: ١٢٣/١.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي: ٣٤٦/٤. والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، كمال الدين الأنباري: ١٢٣/١.

أضيف أو دخلته الألف واللام أن يتمكّن ويرجع إلى التعريف كما قالوا: خرجتُ أمسِ، وما رأيتك منذ أمسِ؛ فبنوه على الكسر، فإذا أدخلوا الألف واللّام أو أضافوه عرّفوه". (١)

وموطن الشاهد في البيت دخول (أل) على الفعل شذوذاً، لأنها تختص بالأسماء، ولعلَّ المسوغ في ذلك ضرورة الشعر او أنها بمعنى "الذي"؛ إلا أن البادي أن مقصود الكلام المبالغة في التقصع الذي يتعاطاه اليربوع في حجره فيصعب اصطياده واستخراجه من أنفقائه.

٨- (اثبات الواو في معتل الاخر في الجزم)

وأنشد فيه: هَجَوْتَ زبّانَ ثمّ جِئْتَ معتذرا من هَجْوِ زبّانَ لم تهجوْ ولم تَدَعُ

موطن الشاهد: (تهجو)

قال البغدادي : أن سكون الواو من (تهجو) شذوذآ مع وجود المقتضى لحذفها وهو الجازم (٢). وقوله: "ما إن رأيت ولا أرى في مدّتي ... كجواري يَلَعَبْنَ في الصّحراء" بتحريك الياء في ماضي وفي الغواني وفي جواري بالكسر. وأمّا حالهما مع الجزم فهما تسقطان فيه سقوط الحركة من الصحيح، ولا يقع الجزم إلّا في الفعل، وشذّ إثباتها فيه كقول الشّاعر: هجوت زبّان ثمّ جئت معتذرا ... من هجو زبّان لم تهجو ولم تدع . (٣) كما ورد في شرح نظم الآجرومية،" لم تهجو: بإثبات الواو، والأصل حذفها للجازم، نقول: الواو حذفت للجازم، نعم، وهذه الواو الملفوظ بها ليست هي واو الفعل، وإنما هي إشباع للحركة."(٤) قَالَ تهجو بِإِثْبَات الْوَاو اسْتِخْفَافًا، وَقَالَ قيس بن زُهَيْر: "ألم يَأْتِيك والأنباء تنمي ... بِمَا لاقت لبون بني زِيَاد" قَالَ يَأْتِيك فَترك الْيَاء اسْتِخْفَافًا وَقَالَ بَعضهم بإسقاط الْهمزَة من (يأتيك)، وزعم بعض النحويِّينَ أنَّ العرب قد تُثبِتُ الألف في الجزم ضرورةً، فتَحذف الحركة المقدَّرة، وتُجريها في الإثبات مُجرى الياء والواو، وإن لم يكن تحريكها كتحريكهما. واستدلَّ على ذلك بما أنشده أبو زيد من قوله : إذا العَجوزُ غَضِبَتْ فطَلِّقِ ... ولا تَرضَّاها، ولا تَمَلَّقِ وبقراءة حمزةَ: ﴿لَّا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [سورة طه/٧٧]، بجزم "تَخَفْ" وإثبات الألف في "تَخشَى"؛ ألا ترى أنَّ "تَخشَى" معطوف على "لا تخفْ" وهو مجزوم؟ وكذلك أيضًا "تَرضَّاها"(٥) والشاهد فيه قوله: لم تهجو

(١) كتاب اللامات، للزجاجي: ٣٦/٢.

(٢) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٤٠٦/٤.

(٣) الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء: ٢٩٠/٢.

(٤) شرح شواهد شرح الشافية: ١٨/٢.

(٥) فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد الحازمي: ١٤٩٥. وينظر: الجمل في النحو، للفراهيدي: ٢٢٣/١. والممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور: ٣٤٣/١.

حيث لم يحذف الشاعر حرف العلة من الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم اضطرار [1]، لقد ورد إثبات الواو في قول الشاعر والأصل ان تحذف في الجزم ، كما ورد في شرح الشارح للشاهد حيث قال : سكنت الواو شذوذآ مع وجود المقتضى لحذفها وهو الجازم.

٩- (تسكين الياء في اثافيها على الشذوذ)

وأنشد فيه: يا دارَ هندٍ عَفَتْ إلّا أَثافيْها بين الطّوِيّ فصاراتٍ فواديها

موطن الشاهد: (أثافيها)

قال البغدادي: "على أنه كان حق " أثافيها " النصب على الاستثناء، وسكنت الياء شذوذا قال سيبويه: " وسألت الخليل رحمه الله عن الياءات لم تنصب في موضع النصب، إذا كان الأول مضافا، وذلك قولك: رأيت معدي كرب، واحتملوا أيادي سبأ، فقال: شبهوا هذه الياءات بألف المثنى حيث عروها من الجر والرفع، فكما عروا الألف منه عروها من النصب أيضا،"[2] وإلى ذلك ذهب ابن يعيش: "إسكان أثافيها وهو منصوب لأنه استثناء من موجب ضرورة ويجوز أن يكون أثافيها مرفوعا من قبيل الحمل على المعنى". [3]، والأثفية: حجر، ويجمع على أثافي، تنصب القدور عليها، وإذا كانت من حديد ذي ثلاث قوائم فإنه يسمى المنصب، ولا يسمى أثفية[4] قال السيوطي: "إنّما أسكن الياء و كان من حقها أن تكون منصوبة من قبل أنّ الأمثال تتنزّل منزلة المنظوم، وهذه الياء حسن إسكانها في الشعر، كقوله: يا دار هند عفت إلّا أثافيها، والأثفية: ما يوضع عليه القدر، تقديره أفعولة، والجمع أثافي".[5]

ومجيء أثافيها ساكنة الياء وحقها النصب على الاستثناء، حَمْلاً على ترك حركتها في الاسم الذي آخره ألف، إذ لا تظهر الفتحة على الاسم المنصوب إذا كان مقصوراً للتعذر، وهنا لما اضطر الشاعر في عدم إظهار الفتحة، وصفها بالنصب؛ وحمل ذلك في عدم إظهارها هنا على عدم إظهارها في الاسم المقصور.

١٠- اثبات الألف من (انساه) للضرورة

وأنشد فيه: ما أَنْسَ لا أنساه آخر عيشتي ما لاح بالمعزاء ريع سراب.

موطن الشاهد :(أنساه)

---

(١) النجم الثاقب- شرح كافية ابن الحاجب، أبو القاسم: ٣٠٠/١.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٤١٠/٤.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش: ١٠٢/١٠.

(٤) ينظر: تاج العروس، للزبيدي: ٢٥٠/٩١.

(٥) الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي: ٢١٤/٣. وينظر، لسان العرب: ٢٧/٣.

قال البغدادي: إثبات الألف شذوذآ [١]، "«ما» شرطية. و «أنس» فعل الشرط مجزوم بحذف الألف. و «لا» نافية و «أنساه» جواب الشرط، وكان يجب حذف الألف (أنسَهُ)، ولكنه أثبتها لإقامة الوزن، وأحسن مما ذكروه أن نقول: إن الشاعر قال: «لن أنساه» ولم يقترن الجواب بالفاء للضرورة، أو لأن له أمثلة من الكلام العربي، وجاء في الحديث: «من غَشَّ ليسَ مِنَّا» وقال الشاعر:

ومن لا يزل ينقاد للغيّ والصِّبا سيُلفي على طول السلامة نادما."[٢]

والشاهد فيه قوله: "لا أنساه" حيث أثبت الألف في المضارع المجزوم؛ لأنه جواب الطلب، وكان حقها الحذف: "لا أنسه"، وما ذاك إلا ضرورة. [٣] ومثل ذلك ترك الجزم في قول الشاعر: هذه الحروف قد تحذف في موضع الجزم في الاختيار، كما تحذف النون في التثنية والجمع، وفعل المؤنثة المخاطبة، وربما لم تحذف في الشعر فقدر الشاعر في الواو والياء الحركة كالأبيات التي قدمناها، فشتبه الألف بالياء في نحو: لا أنساه في البيت، ونحو قوله: إذا العجوزُ غَضِبَتْ فطلّقِ ... ولا ترضّاها ولاَ تَملّقِ وبدل على تقدير الشاعر الحركة في الياء والواو، وحذفها في الضرورة أن سيبويه زعم أن أعرابياً أفصح الناس من كُليب، أنشد لجرير: فيوماً يوافين الهوى غير ماضي ... ويوماً ترى منهن غولاً"[٤]، وقد جاء في الرجز: إذا العجوز كبرت فطلّق ... ولا ترضّاها ولا تملّق، بإثبات الألف في (ترى) وحقّها الحذف للجزم بلم، وبإثباتها في (لا أنساه) وحقّها الحذف للجزم على جواب الشرط، فقياسه (لا أنسه)، وفي ولا ترضّاها وحقّها الحذف للنهي وقياسه (ولا ترْضَها)، وثبتت الألف في ذلك كما ثبتت الواو في لم تهجو والياء في ألم يأتيك والأنباء تنمي.[٥]

والبادي أنّ عدم الحذف في مواطن الحذف محمول على الاضطرار؛ إذ لم ترد الشواهد في ذلك إلا في الأشعار والارجاز، إلا أن الاضطرار مسوغّ على ما تجيزه العربية من الحذف وعدمه.

(١) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٤١٣/٤.

(٢) الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد شرّاب: ١٩٧/١.

(٣) شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٨٩/٥.

(٤) خزانة الأدب، للبغدادي: ٢١٦/٣.

(٥) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء: ٧٠٠/٢.

١١- الوقف على الياء بالسكون لغة في (كافيا)

وأنشد فيه: كفى بالنأيِ من أسماءَ كافي وليسَ لنا بها إذْ طالَ شافي

موطن الشاهد: (كافي)

" قال البغدادي: أن كافي اسم فاعل منصوب على الحالية من النأي [١] على أن الوقف على المنصوب بالسكون لغة وإن كافيا مفعول مطلق وهو مصدر مؤكد لقوله كفى وكان القياس أن يقول كافيا بالنصب لكنه حذف تنوينه ووقف عليه بالسكون والمنصوب حقه أن يبدل تنوينه ألفا، و(كافٍ) من المصادر التي جاءت على وزن اسم الفاعل، قال المرزوقي في شرح الفصيح: يريد كفى النأي من أسماء كفاية وهو اسم فاعل وضع موضع المصدر كقولهم: قم قائما وعوفي عافية وفُلِج فالجا، وكان يجب أن يقول (كافيا) لكنه حذف الفتحة كما تحذف الضمة والكسرة."[٢]، وكذلك الزمخشري أورده في المفصل في المصادر التي جاءت على صيغة اسم الفاعل، والنأي: البعد وهو فاعل (كفى) والباء زائدة في الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [سورة الرعد/٤٣][٣]، "على أن" كافي "اسم فاعل منصوب على الحالية من النأى، وهو فاعل كفى، والباء زائدة، وهذه الحال مؤكدة لعاملها وهو كفى، وحذف النصب منه كما حذف من قوله" فلو أن واشٍ "وذلك إما على لغة ربيعة فإنهم يسكنون المنصوب، وإما لضرورة الشعر، وقد حذفت الياء منهما لالتقائها ساكنة مع سكون نون التنوين".[٤]

وموطن الشاهد في البيت مجيء (كافي) على حذف تنوين النصب منه ثم الوقف على الياء، وهذا محمول على ضرورة الشعر، وقد ساغ الأمر هنا في (كافٍ) على الرغم من كونه منصوباً على المفعولية المطلقة على نحو ما حُذفت من الاسم المنقوص الضمة والكسرة في حالتي الرفع والجر، إذ يُقال: جاء الغازي، ومَررتُ بالغازي.

(١) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٤/٧٠.
(٢) خزانة الأدب، للبغدادي: ٤/٤٠١.
(٣) شرح المفصل: ٤/٥٧.
(٤) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٤/٧٠.

١٢- إثبات الياء في (يديان) مخالفة للقياس

وأنشد فيه: يديان بيضاوان عِنْد محلم قد يمنعانِك أن تُضامَ وتُهْضَما

موطن الشاهد: (يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ)

قال البغدادي : "على أن (يديان) شاذ ، والقياس بدون ردَّ اللام المحذوفة"[١]. بإثبات الياء والقياس يَدان من دون رَدِّ اللام المحذوفة؛ لأن هذه اللام لم ترد عند الإضافة إذا قلت: يَدُه قال ابن يعيش: وإذا لم يرجع الحرف الساقط في الإضافة لم يرجع في التثنية، ومثاله يَدٌ وَدَمٌ، فإنك تقول دَمَانِ ويَدَانِ، فلا ترد الذاهب، لأنه لا يرد في الإضافة، فأما قوله: يَدَيَانِ بَيْضَاوَانِ فمن الضرورة[٢] "وفي الاسم المنقوص؛ شذ منه ردهم لام الكلمة المعتزم حذفها، فقالوا في (يد): يديان، قال: يديان بيضاوان عند محلم... قد تمنعانك أن تضام وتُهضما وفي (دم) دميان، ودموان، قال الشاعر:

فلو أنا على جحر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين

وهذا إذا لم يحملا على أنهما تثنية للغة القصر، إذ قالوا: الدما، واليدا، كالفتى، والرحى، وقالوا في (الأخ) و(الأب): أخان، وأبان، وهما أيضًا محتملان؛ لأن يكونا تثنية على لغة النقص مطلقًا". [٣] ودمان ويدان لأنك تقول في اضافتهما يدك ودمك ولذلك حكموا بشذوذ جرى الدميان ويدان بيضاوان وجعلن من قبيل الضرورة، الشاهد في: (يديان) تثنية (يد) و(يد) اسم معرب وإن جاء على حرفين فهو ثلاثي الأصل، فلا يشبه الحرف في الوضع. ويورده النحاة على قلب لامه ياء في التثنية.[٤]

الاسم المعتل اللام على نحو (يد ودم) إذا ثُنّيا، فالقياس فيهما: (يدانِ ودمانِ) من دون ردّ لاميهما؛ إلا أنه ورد تثنيتهما بردّ لاميهما حملاً على الاصل، فيصيران عند التثنية: (يديانِ ودميانِ أو دموان) كما ورد في الشواهد المتقدمة المحمولة على حالة الاضطرار في الشعر.

---

(١) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ١١٣/٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ١١٣/٤. والمفصل: ٢٠٥/٣.

(٣) شرح ألفية ابن مالك، للشاطبي: ٤٤٨/٦.

(٤) ينظر: رسالة الملائكة، أبو العلاء المعري: ١٦٦/١. وينظر، شرح ألفية ابن مالك، للوردي: ١٠٩/١.

١٣- زيادة التاء في ترنموت بمعنى الترنم حملا على عنكبوت

وأنشد فيه: تجاوبُ القوسِ بترنموتها تستخرج الحبة من تابوتها

موطن الشاهد: (بترنموتها)

قال البغدادي: "على أن "ترنموتها" "بمعنى الترنم، فالواو والتاء زوائد، وصوابه تجاوب الصوت بترنموتها، قال ابن جنى في سر الصناعة: " وزيدت التاء أيضا خامسة في نحو ملكوت وجبروت ورغبوت ورهبوت ورحموت وطاغوت، وسادسة في نحو عنكبوت، وترنموت، وهو صوت ترنم القوس عند الانقباض، قال: تجاوب القوس بترنموتها؛ أي: بترنمها"[١]، والواو والتاء في (عنكبوت) زائدتان، إذ جمعها: عناكب، ومثلها (ترنموت) التي بمعنى الترنم وهذا ثبت في زياده التاء والواو، ثم هي أصل أين وجدت بعد ذلك إلا أن تقوم دلالة على أنها زائدة فمن ذلك ترتب بمعنى الشيء الراتب فالتاء الأولى زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثل جعفر بضم الجيم عند سيبويه وهي عند الأخفش أيضا زائدة، وقال أيضا في شرح تصريف المازني: وأما (ترنموت) فيدل على زيادة تائه أيضا أنه بمعنى الترنم، ومثال عنكبوت فعللوت، ومثال ترنموت تفعلوت. [٢] فعنكبوت من (عنكب) على فعلل، فوزن عنكبوت، فعللوت؛ و(ترنموت) مشتقة من: (رَنَمَ) فيكون وزنها: تفعلوت، على نحو ملكوت؛ قال ابن عصفور: زيدت أيضا في أوّل الكلمة وآخرها في ترنموت، ووزنه تفعلوت وهو: صوت ترنّم القوس عند الإنقباض، قال: تجاوب القوس بترنموتها، وقال صاحب الصحاح: " والترنموت: الترنم، زاد فيه الواو والتاء، كما زادوا: بترنّمها، في ملكوت، قال أبو تراب: أنشدني الغنوي: في القوس: تجاوب الصوت بترنموتها.. تستخرج الحبة من تابوتها يعنى حبة القلب من الجوف".[٣]

١٤- تحريك الياء من الاسم المنقوص بالضم وهو الأصل (مواليٌ)

وأنشد فيه: قد كادَ يذهبُ بالدنيا ولذَتها مَوَالِيٌ كَكِبَاشِ الْعُوسِ سحاح

موطن الشاهد: (مَوَالِيٌ)

قال البغدادي: "التحريك في الرفع على الياء شاذ"[٤]. "الشاهد تحريك ياء موالي بالضمّ وإنما جاء التحريك في الياء دون الواو؛ لأنّ الياء أخفّ فاحتملت ذلك، وأما حالهما مع الجرّ، فهو يختصّ بالياء لما تقدّم من أنّ الاسم المتمكن لا يكون آخره واوا قبلها ضمّة، وحكم الياء لاما في الجرّ حكمها في الرفع وهو التسكين استثقالا للكسرة على الياء مع الكسرة التي

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، للرضي: ٢٨٣/٤. سر صناعة الإعراب: ١٥٨/١.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ١٥٨/٩. وينظر: شرح كتاب التصريف: ١٣٩/١

(٣) الممتع في التصريف: ١٥٢/١. وينظر: الصحاح، للجوهريّ: ١٩٣٨/٥.

(٤) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ١٨٣/٤.

قبلها، وقد شذّ تحريك الياء في الجرّ كما شذّ في الرفع فمنه قول الشّاعر"[١] ومن ذلك المثلُ: "أَعْطِ القوسَ بارِيها"، وهذا الإسكان في الياء لقربها من الألف، والواوُ محمولة عليها، وقوم من العرب يُجرون هذه الياء مجرى الصحيح، ويحرّكونها بحركات الإعراب، فتقول: "هذا قاضِيٌ"، و"رأيتُ قاضِيًا"، و"مررتُ بقاضِي"، ومن ذلك قول الشاعر: مواليٌ ككباش العوس سُحّاحُ " الشاهد فيه رفعُ "مواليٌ" ضرورةً،[٢] قال ابن المستوفي: أنشده أبو بكر السراج في كتابه لجرير رضي الله عنه: قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها... موالئ ككباشِ العَوسِ سُحّاح ما منهم واحد إلا بحجزته لبابه من علاج القين مفتاح وقال: أبدل الهمزة في موالئ من الياء في الشعر ضرورة، لأنهم يبدلون الحرف من الحرف في الشعر في الموضع الذي لا يبدل مثله في الكلام لمعنى يحاولونه: من تحريك ساكن، أو تسكين متحرك، ليصح وزن الشعر، أو رد شيء إلى أصله أو تشبيه بنظير، لأنه لو فعل بها ما فعل بالياء في المنقوص لانكسر البيت أقول: يريد لو قال في البيت: مواليْ، بتسكين الياء، لانكسر، ولو حركت بالضمة لاستثقلت، قال ابن السيرافي: همزة الياء من موالئ لاستقامة البيت.[٣]

ويرجع تحريك الاسم المنقوص بالضم في (مواليٌ) حملاً على تحريكه في الفتح، وهذا المسوّغ العلمي الذي اضطر الشاعر على ضمه (موالي) وحقها حذف الياء وإجراء تنوين العوض عليها، فيُقال: موالٍ.

١٥- (خارجاً) مصدر عند سيبويه حُذف عامله:

وأنشد فيه: على حِلْفَةٍ لا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ

موطن الشاهد: (خارجاً)

قال البغدادي: "على أن قوله (خارجا) مصدر حذفه عامله".[٤] قال سيبويه: "على أن قوله " خارجا "عند سيبويه مصدر حذف عامله: أي ولا يخرج خروجا، فإنما أراد ولا يخرج فيما استقبل، كأنه قال: ولا يخرج خروجا، ألا تراه ذكر عاهدت في البيت الذي قبله، فقال " ألم ترني عاهدتُ ربي الخ" على حِلْفةٍ، ولو حمله على أنه نفي شيئ هو فيه ولم يرد أن يحمله على عاهدت جاز، وإلى هذا الوجه كان يذهب عيسى بن عمر فيما نرى، لأنه لم يكن يحمله على "عاهدت"، فجملة "لا أشتم" على قول سيبويه جواب القسم لقوله عاهدت، وقول "ولا

(١) الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء: ٢٨٩/٢.

(٢) شرح المفصل، لابن يعيش: ٤٨٧/٥.

(٣) ينظر: النكت في شرح كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري: ٤١/١. وشرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٤٠٢/٤.

(٤) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٧٢/٤.

خارجا" بتقدير ولا يخرج خروجا، معطوف على جواب القسم وجعل خارجا في موضع خروجا، كأنه قال حلفت بعهد الله لا أشتم الدهر مسلما ولا يخرج من في زور كلام، فلا أشتم ولا يخرج هما جواب القسم فيما يستقبل من الأوقات." (١)، الى ذلك النحو ذهب المبرد في الكامل: قال: "ولا خارجا" إنما وضع اسم الفاعل موضع المصدر، أراد لا أشتم الدهر مسلما، ولا يخرج خروجا من فيّ زور كلام، لأنه على ذا أقسم، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل، يقال: ماءٌ غورٌ: أي غائر، كما قال الله عز وجل: ﴿إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا﴾ [سورة الملك/٣٠] ويقال: رجل عدل: أي عادل، ويوم غَمٌّ: أي غامٌ وهذا كثير جدا، فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر، قم قائما، فيوضع في موضع قولك، قم قياما". (٢) وذلك أنه عطف خارجا على محلّ جملة ، لا أشتم، فكأنّه قال: حلفت غير شاتم ولا خارجا، والذي عليه المحقّقون أن (خارجا) مفعول مطلق، والأصل: ولا يخرج خروجا، ثم حذف الفعل وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنۡ أَصۡبَحَ مَآؤُكُمۡ غَوۡرٗا﴾ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلّم بزور، لا أنه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخر. (٣)

والشاهد فيه العدول من المصدر (خروج) إلى اسم الفاعل (خارج)، وذلك لإرادة مطلق النفي إلزام نفسه بذلك القسم، فالتعبير باسم الفاعل أقوى في القسم من التعبير بالمصدر، لدلالة اسم الفاعل على التجدد والاستمرار.

١٦- مجيء مصدر (فعّل) المعتل الناقص على (التفعيل) خلافاً للقياس:

وأنشد فيه: باتت تُنَزِّي دَلْوها تَنزِّيا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبيّا

موطن الشاهد: (تنزيا)

قال ابن هشام : مجيء "تنزيا" مصدرا للفعل "نزى" المعتل اللام والقياس: "تنزية"، وتنزيا شاذٌ، "وقالوا فيما اعتلت عينه من (أفعل) واعتلت لامه من (فعّل) إجازة وإطاقة وتعزية وتسلية، معوضين التاء من العين واللام الساقطتين، ويجوز ترك التعويض في (أفعل) دون (فعّل)، قال الله تعالى:﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [سورة النور/٣٧] وتقول أريته إراء، ولا تقول تسليّاً ولا تعزيَاً. وقد جاء التفعيل فيه في الشعر، قال:

(١) الكتاب: ٣٤٦/١.

(٢) الكامل: ٧١/١.

(٣) ينظر: شرح الدماميني على المغني اللبيب: ٣٠٧/٢.

فهي تنزي دلوها تنزياً كما تنزي شهلة صبيا."[١]

وما كان على، (فعَّل)، فالقياس في مصدره التفعيل نحو (كلم تكليماً)، إلا أن يكون معتلاً فإنه يكون على (تفعلة)، كـ (عزَّى تعزية)، وقد جاء على الأصل فهى تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا، وقوله: "تنزيا"، حيث ورد مصدر الفعل الذى على وزن (فعَّل) المعتل اللام على (تفعيل)، وهذا شاذ، والقياس: تفعلة ، نحو: (توصية) و (تسمية)، ثم اعلم أنّ أكثر ما يجيء المصدر على تَفْعِلَةٍ في الناقص، نحو: وَصَّيْتُهُ تَوْصِيَةً، ولا تُحذف منه الهاء، إلاّ لضرورة الشِّعْر، وإذا حُذِفَتْ الهاء منها، عاد إلى تَفْعِيْلٍ، كقوله: فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًا... كَما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا، يُريد تَنْزِيَةً. [٢] فما كان على وزن (فعّل)، فإما أن يكون صحيحا أو معتلا، فإن كان صحيحا فمصدره على التفعيل، نحو "قدّس تقديسا" ومنه قوله تعالى:﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [سورة النساء/١٦٤] ويأتي، أيضا، على وزن فعّال، كقوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا﴾ [سورة النبأ/٢٨] ويأتي على فِعال بتخفيف العين، وقد قرئ (وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا) بتخفيف الذال، وإن كان معتلا فمصدره كذلك، لكن تحذف ياء التفعيل، ويعوض عنها التاء، فيصير مصدره على تفعلة، نحو:" زكى تزكية" وندر مجيئه على التفعيل، كقوله: باتت تنزى دلوها تنزيا... كما تنزى شهلة صبيا. [٣]

وموطن الشاهد: (تُنَزِّي دلوها تنزيّاً) والقياس: (تُنَزَّي دلوها تنزيةً) لأن الفعل المعتل اللام من (فعّل) مثل: (زكّى) القياس في مصدر (تزكية)؛ إلا أنه قيس على الفعل الصحيح من (فعّل) مثل: (كلم تكليماً) فجاء نزّى تنزياً للضرورة.

١٧- دخول أل على الاسم العلم مزيدة:

وأنشد فيه: باعدَ أمَّ العَمْرِ من أَسيرها حُرَّاسَ أبوابٍ على قُصورها

موطن الشاهد: (أمّ العمر)

قال البغدادي: "دخول اللام لضرورة الشعر".[٤] "قوله: (أل) هنا زائدة، على نحو: إن لبابِ البرّ، وما فعلت العشرون درهماً". [٥] قَالَ أبو سعيد السّيرافي : "إِنَّمَا أَدخل الْألف وَاللَّام

---

(١) ينظر: أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ٢٠٦/٣. وينظر: المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري: ٢٨٠/١.

(٢) شرح الجابردي على الشافية: ٧٠/١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٨/٢.

(٤) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٥٠٦/٤.

(٥) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: ٦٠٧/١.

مُضطرّاً كَمَا قَالَ أبو النّجم: باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أَسيرِها، وقال الأَصمعي: "وأَما قول الشاعر: ولقد نهيتك عن بنات الأَوبر فإنه زاد الأَلف واللام للضرورة كقول: باعَدَ أُمَّ العَمْرِ من أَسِيرِها." [١] فأل دخلت على الاسم العلم (المعرفة) لضرورة الشعر فحينها لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عَمْرُ، ومعنى البيت أن باب أم عمرو صار بعيداً بسبب وجود الحراس على باب بيتها.[٢] وقال المبرد: "فَإِن دُخُول الْألف وَاللَّام على وَجْهَيْن أَحدهمَا أَن يكون دخولهما كدخولهما فِي الْفضل وَالْعَبَّاس على مَا وصفت لَك لِأَن أوبر نعت نكرَة فِي الأَصْل، وَالْآخر على قَوْلك هَذَا ابْن عرس آخر تَجْعَلهُ نكرَة كَمَا تَقول هَذَا زيد من الزيدين؛ أَي: هَذَا وَاحِد مِمَّن لَهُ هَذَا الِاسْم فَأَنت وَإِن كنت لم تذكر قبله شَيْئا تَقول بعده آخر فَإِنَّمَا أردْت ضربا مِمَّا يَقع لَهُ هَذَا الِاسْم كَمَا قَالَ باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرها." [٣]

وخُلاصة المعنى أن الألف واللام الداخلة على الاسم المعرفة لا تزيده تعريفاً؛ إذ إنه معرفة في الأساس الا أن ضرورة الشعر ألجأت الشاعر إلى زيادة (أل) على (عَمْرو)، فأم العَمْر أصبحت بعيدة عن حبيبها بسبب الحراس المرابطين على باب قصرها.

١٨- فكُ إدغام الفعل المضعّف ضرورة:

وأنشد فيه: مهلاً أعاذلُ قد جرّبتِ من خُلُقي إني أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَننوا

موطن الشاهد:(ضننوا)

قال البغدادي: "على أن (ضننوا) شاذ للضرورة ، والقياس ضنُّوا بالادغام".[٤] قال سيبويه:" اعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل". [٥]، ويقول ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي (بظنين) بالظاء، أي: بمتهم، يقال: بئرٌ ظنينٌ، إذا كان لا يُوثَقُ بها. وقرأ الباقون (بضنين) بالضاد، أي: ببخيل. أي: ليس ببخيل بالوحي بما أنزل الله من القرآن فلا يكتمه أحداً، تقول العرب: ضننت بالشيء أضن به: إذا بخلت به، ويُنشد: مَهْلاً أعَاذِلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي إنِّي أجُوْدُ لأقوامٍ وإنْ ضَنَنُوا". [٦]، فكّ التَّضْعِيفَ اضطراراً، وذلك لاحتياجه إلى فك الادغام هنا، ونحو قول الشاعر: الحمدُ لله الأجلِ[٧] وقد ورد أيضاً قول الشاعر في فك الادغام لـ(أظلل وأملل): تشكو

---

(١) المخصص، ابن سيده: ١٤٣/٤. وينظر، لسان العرب: ٤٧٥٢/٦.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي: ٥٠٦/٤.

(٣) المقتضب: ٤٩/٤.

(٤) شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي: ٤٩٠/٤.

(٥) الكتاب: ١٦١/٢.

(٦) الاختلاف في القراءات القرآنية، إياد السامرائي: ٢٤/١.

(٧) ينظر: لسان العرب: ٤٢٠/١. والفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري: ٤١٤/٢.

الوَجَى من أظْلُلٍ وأظْلُلِ من طولِ إملالٍ وظَهْرٍ أمْلَلِ"[١] ويكون الإدغام بأن في كلمة واحدة وليس أحدهما للإلحاق ولا في معنى الانفصال، ولم يؤدّ الإدغام إلى لبس ولم يكن قبل الأول ساكن، فإذا حصلت هذه الشرائط وجب الادغام نحو، ردّ ويردّ، وفرّ يفرّ واحمرّ يحمرّ وما أشبهها إلّا إذا اضطر الشاعر فيردّه إلى الأصل". [٢]

فالفعل (رَدَّ) واجب الادغام لانطباق شروط وجوب الادغام عليه، وهي: أن (ردّ) كلمة واحدة وليس بكلمتين فأكثر، والثاني لا إلحاق فيها ولا معنى للانفصال فيها كذلك، مع انتفاء اللبس، وكونه مسبوقاً بساكنا ويمكن تمثيله على النحو الآتي: رَدَدَ ↔ رَدْدَ ⟵ رَدَّ

والفعل (ضَنَنوا) قد فُك إدغامهُ فأفاده إلى الأصل، إذ أصله (ضنوا) بمعنى بخلوا، وإنما جاء فك الادغام ضرورة، فالأصل في الفعل عدم الادغام.

(١) ينظر: تاج العروس، للزبيدي: ٤١١/٢٩.

(٢) الكناش في فني النحو والصرف: ٣٠٧/٢.

الخاتمة

يعد شرح الشافية للشيخ الرضي الاسترابادي من أشهر شروح الشافية في علم الصرف، فإليها يعود أغلب العلماء ومن متنها تعلم الكثير من طلاب العلم أصول علم الصرف وقواعده وقوانينه وموضوعاته ومسائله، ناهيك عن استظهار شواهده وأمثلته.

وأهم ما يميز شرح الرضي للشافية، ما يأتي:

١. انتظامه لأبواب علم الصرف بما يخص موضوعات أبنية الأفعال والأسماء والمشتقات والمصادر، فضلا عن المقدمات الخاصة بالتعريف بعلم الصرف اصطلاحا، والميزان الصرفي وحروف الزيادة، وملاحقه الخاصة بظواهر تخص مسائل الإدغام والإعلال والخط.

٢. تتصف العبارة الشارحة للرضي بالمحاكمة العلمية من وجهة نظر اللغة وقوانينها، لا من وجهة النظر المنطقية الفلسفية، مثلما حصل مع غيره من الشروح كشرح الخضر اليزدي على الشافية.

٣. تفصيله المتسلسل في شرح موضوعاته من مثل الابتداء بالفعل المجرد ثم المزيد، وكذلك نحو المصادر وكذلك الجموع ابتدأ بجموع القلة ثم جموع الكثرة، ومن مثل ذلك موضوع التصغير ابتدأ بتصغير الاسم الثلاثي والرباعي والخماسي ثم المزيد وهكذا.

٤. اهتمامه بوضع الحدود والتعريفات لمصطلاحات العلمية الواردة في المتن، فضلا عن الشرح والتوضيح بحيث تكون المسألة من الوضوح بمكان.

٥. اهتمام الشارح بالاستشهاد بشواهد تخص الموضوع قيد الشرح؛ تثبيتا للقاعدة، وترسيخا للمسألة، وهذه الشواهد نالت من الشرح والتوضيح الكثير، ولا سيما أنها تنتمي إلى عصر الاستشهاد الذي حدده العلماء زمانا ومكانا، ومن ثم يكون محددا بشعراء بعينهم لانتمائهم إلى عصر الاستشهاد، وممن شرحها عبدالقادر البغدادي موضوع دراستنا الحالية.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- الاختلاف في القراءات القرآنية وأثره في اتساع المعاني، إياد بن سالم بن صالح السامرائي، د.ن. د.ط، د.ت.
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، جلال الدين عبد الرحمن للسيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ط، د.ت.
- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ)، تحقيق: الاستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: ٦٤٦هـ)، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الاردن، دار الجيل – بيروت، ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، د.ت.
- البديع في علم اللغة العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الثير (ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة ام القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٩٩٩م.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٩٩٣م.
- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)ن دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣م)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، د.ت.
- رسالة الملائكة، أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان أبو العلاء المعري التنوخي (ت: ٤٤٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الازهري، زين الدين المصري، المعروف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.
- شرح الدماميني على المغني اللبيب، محمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

- شرح ألفية ابن مالك "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موصى الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠٧م.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى "تحرير الخصاصة في تيسيري الخلاصة"، زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠.
- شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي أبو الحسن، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام ١٠٩٣ من الهجرة، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت: ٦٨٦هـ) تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي، ركن الدين (ت: ٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ٢٠٠٤م.
- شرح كتاب التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ الفارأبي (ت: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٩٨٧م.

- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي – محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة – لبنان، ط٢، د.ت.
- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي– مكة المكرمة، ط١، ٢٠١٠م.
- كتاب اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعي الافريقي (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٩٨٢م.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المسائل العسكريات في النحو العربي، أبو علي الفارسي النحوي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ٢٠٠٢م.
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٩٨٨م.
- المعجم المفصل في شواهد العربية، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال– بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الاكبر الثمالي الازدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت، د.ط، د.ت.
- الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق: الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.
- النكت *في تفسير* كتاب سيبويه، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، تحقيق وشرح: رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية

- التصور والتصديق في اللغة العربية، هناء إسماعيل إبراهيم هويدي العاني، رسالة ماجستير، كلية الآداب – جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.